الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي الرسمي

دراسة سوسيولوجية تحليلية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية لرئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري

حجاجي رشيدة [1] [*]، بلال بوترعة[2]

[1] مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، **hadjadji-rachida@univ-eloued.dz**

[2] جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي (الجزائر)، **bilal-bouterra@univ-eloued.dz**

تاريخ الاستقبال: 2024/01/23؛ **تاريخ القبول**: 2024/03/29؛ **تاريخ النشر**: 2024/09/10

ملخص: يعد الخطاب الإعلامي من أهم الأشكال الإتصالية الإجتماعية التي يحمل مضمونها فكرا تنمويا لذا كان الهدف من دراستنا تحليل مضمون الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية للوقوف على تمثلاته حول الفكر التنموي الوطني، وأهم المعيقات التي تحول دون تطبيقه .حيث تمت هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي متبعين بذلك الأسلوب الأكثر إستخداما وهو تحليل المحتوى .وبذلك توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات أهمها أن الجزائر تسعى لتحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي من خلال إنتهاج إستراتيجية التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بتطبيق ألية الإستثمار الأجنبي و الوطني في جميع القطاعات ، إضافة إلى ذلك ضرورة مناقشة ملف البطالة إنطلاقا من أولوية الإستثمار الإجتماعي على الإستثمار المالي . أما فيما يخص المعيقات توصلنا إلى أن الأنظمة الحاكمة تنتهج الفكر التنموي الغربي الذي يحمل أفكار أثبتث فعاليتها في المجتمع الغربي إلا أنها فقدت فعاليتها في مجتمعنا ، لأنها نقلت بطريقة التكديس لا البناء . مع إهمال أدمغة وطنية قادرة على بلورة نماذج تنموية بديلة تتلاءم مع الخصوصية الثقافية و الإجتماعية لمجتمعنا .

الكلمات المفتاح : الخطاب الإعلامي : الفكر التنموي

Abstract: Media discourse is one of the most important communication forms. Its content is loaded with developmental thoughts. This study aimed at analyzing the media discourse of the president of the Republic in order to identify the national development thinking features therein, and the main obstacles to its implementation. This study followed the descriptive method, and used the tool of content analysis. One important result that the study reached is that Algeria seeks to achieve development and economic stability, by adopting a strategy of economic diversification outside the hydrocarbon sector, and through the application of national and foreign investment mechanisms in all sectors. Another important result is the necessity of the discussion of the unemployment issue based on the priority of social investment over financial investment. Concerning the constraints, the study results showed that the ruling regimes follow the occidental development thinking that carries thoughts that have been proved to be effective in the occidental society, but ineffective in our society because they were transmitted unconstructively, and because of the neglect of national brains capable of making alternative development models that fit the socio-cultural specificities of our society.

Keywords: Media discourse; development thinking.

[*] **المؤلف المرسل**

I- تمهيد :

يحمل كل مضمون خطابي في طيّاته السمات الرئيسية للفكر الذي يمثله، وللإيديولوجية التي ينبثق منها. ويأتي الخطاب الإعلامي في مقدّمة الخطابات التي تؤثر تأثيرا بالغا على المجتمعات والأفراد، كونه يمثّل شكلا من أشكال الاتصال الاجتماعي الذي بموجبه يتأثر الأفراد وخاصة في أشكاله المسموعة والمرئية، وحتى النصية. وهو بذلك يمتلك قدرة على إعادة وتشكيل الوعي ورسم الرؤى المستقبلية. لذا نجد أن العديد من السياسيين عموما ورؤساء الدول والحكومات خصوصا، يلجئون لاستخدام الخطاب الإعلامي ليكون همزة وصل بينهم وبين مواطنيهم. والرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" واحد من هؤلاء الرؤساء، الذين ارتضوا المخاطبة الإعلامية الدورية لشعوبهم، وذلك بسنّه لتقليد جديد، يتمثل في "لقاء إعلامي دوري" يجمعه بثلة من الصحفيين من مختلف وكالات الأنباء والإعلام.

حيث يتم في هذا الخطاب مناقشة جملة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا الساعة، ومناقشة وضع الجزائر الراهن على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. وهو حوار تفاعلي يجيب فيه الرئيس على مختلف الأسئلة المطروحة تحت شعار "أسئلة بدون طابوهات". كما يعرض فيه الرئيس أهم البرامج والخطط التنموية التي تنتهجها الجزائر والمنبثقة من فكر تنموي يسعى للإنتقال بالجزائر إلى مستوى أفضل.

في ضوء ما سبق نحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي:

هل يمكن اعتبار الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية معزّزا لنموذج وطني من الفكر التنموي؟

يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي الخطط والاستراتيجيات التنموية التي يعرضها الرئيس في اللقاء الإعلامي الدوري مع الصحافة الوطنية؟.

ما هي معوّقات تحقيق السياسات التنموية المنتهجة حسب رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية الدورية؟

أهداف الدراسة:

تحليل مضمون عينة من القاءات الإعلامية الدورية التي أجراها رئيس الجمهورية بهدف رصد تمثلاته حول ضرورة بناء نموذج فكري تنموي وطني.

- التعرف على أهم السياسات التنموية التي تتبناها الدولة الجزائرية.
- رصد تمثلات الرئيس حول المعيقات التي تقف دون تحقيق الإستقلال الإقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

لقد تمت معالجة الدراسة من خلال محورين :

المحور الأول هو محور نظري يشمل كل من أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة ومسيرة التنمية في الجزائر

المحور الثاني وهو محور تطبيقي وهو عيارة عن تحليل محتوى لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية لرئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية .

المحور الأول : الجانب النظري للدراسة

1. الإطار المفاهيمي :

1-1 الفكر التنموي

إن مفهوم الفكر التنموي هو تعبير مركب من مفهومين الفكر و التنمية وعليه لتحديد هذا المفهوم المركب يتوجب علينا تحديد ماذا نعني بالفكر.

فالفكر في المعجم الفلسفي لجميل صليبا يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات نفسها . فإذل أطلق على فعل النفس دل على حركتها الذاتية .وهي النظر و التأمل وإذا أطلق على المعقولات دل على الموضوع الذي نفكر فيه .(صليبا، 1982)

والفكر بالكسر : تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني ولي في الأمر (فكر) أي نظر ورؤية ، ويقال (الفكر) ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علما أو ظنا .(الغيومي)

أما مفهوم التنمية فهناك العديد من المفكرين و المختصين الذين تناولوا هذا المفهوم وإختلفوا في تعريفه إنطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة حسب إختصاصاتهم و ميولاتهم و لعل أدق التعاريف للتنمية تعريف الدكتور مُحَمَّد الجوهري حيث عرفها بأنها " مجموع ظواهر التغير الثقافي الديناميكي الواعي والموجه (وهو لب عملية التنمية) ، وخاصة تعبئة و تنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة –نسبيا- فيما مضى، وهي العناصر الروحية و الفكرية و المادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية و إعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر. (العبد و عاطف العبد، 2007)

وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف الفكر التنموي وحسب الدكتورة إيمان سليم أنه مجموعة الأفكار و الأراء و النماذج التي صيغت لوصف حالة التخلف أو لتحديد سياسة معينة لتحقيق التنمية ولوضع مقاييس و معدلات معينة للنمو .(سليم، 2006)

أما التعريف الإجرائي للفكر التنموي و الذي تتبناه الباحثة فهو التخطيط الإستراتيجي الذي تعده الحكومات من رؤى ونماذج و سياسات واستراتيجيات تنموية تهدف للوصول الى تحقيق مستويات محددة سلفا من التغيير الايجابي في الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية .

2-1 الخطاب الإعلامي :

ولتحديد مفهوم الخطاب الإعلامي نشير أولا ماذا نعني بالخطاب .

حيث يري محمود عكاشة أن الخطاب هو " القول الموجه المقصود من المتكلم (أنا ، نحن) إلى المتلقي المخاطب (أنت ، أنتما ، أنتم ،أنتن) لإفهامه قصده من الخطاب صريحا مباشرا أو كناية أو تعريض في سياق التخاطب التواصلي ." (عكاشة، 2014)

كما أن مصطلح الخطاب هو متعدد المعاني فهو وحدة تواصلية تبليغية ناتجة عن مخاطب معين موجهه مخاطب معين في سياق معين يدرس ضمن ماسمي بلسانيات الخطاب ، وهو على رأي **ليتش** وزميله **شورت** تواصل لساني ينظر إليه بوصفه إجراء بين المتكلم والمخاطب ، أي فاعلية تواصلية يتحدد شكلها بوساطة غاية إجتماعية .(بوقرة، 2009)

أما الخطاب الإعلامي فيعرفه إصطلاحا هشام عطية عبد المقصود بقوله " هو رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو حتى تغييرها ، أو تنفيذ وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة يتم التعبير عن الرأي بشأنها عبر خطابات إعلامية تتخذ من وسائل الإعلام السائدة مجالا لطرحها ." (توم)

وقد أجرأت الباحثة الخطاب الإعلامي على أنه شكل من أشكال التواصل الإجتماعي غرضه إعادة إنتاج رؤى سياسية وإيديولوجية هدفها التأثير على الأفراد وتشكيل رأي عام وبلورة وعي اتجاة مختلف المسائل العامة ،كما يقتضي هذا الخطاب وسائط تقنية فعالة لها لمسات خاصة وقدرة على التأثير في متلقي الرسالة الإعلامية.

2. مسيرة التنمية في الجزائر :

لما نتحدث عن مسيرة التنمية في الجزائر فنحن نتحدث عن تنمية الجزائر المستقلة ، لأن الجزائر بعد إستقلالها مباشرة عام 1962 عملت على تكريس الجهود وتبني إستراتيجيات وسياسات تنموية لرسم الخطوط العريضة للتنمية .وقد شهدت هذه المسيرة محطات متعددة أثرت على مسارها التنموي . وفي هذا المحور سوف تعرض الباحثة بإيجاز أهم محطات ومراحل التنمية في الجزائر :

2-1المرحلة الأولى : مرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الإنتظار 1962-1966 :

بعد الإستقلال مباشرة عنونت هذه المرحلة بمرحلة الإنتظار أو كما يسميها بعض الإقتصاديين مرحلة البحث عن الذات ، وهذا نظرا لما خلفه الإستعمار من دمار شامل على مستوى جميع الأصعدة .حيث كانت حصيلة الإستقلال خروج المعمرين الأوروبيين من الجزائر وترك المناصب شاغرة ، وهذا ما أدى بتولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الإقتصادية الموجودة أنذاك . هذه المرحلة تولد عنها وجود قطاع مسير من طرف العمال الجزائريين مع وجود القطاع الخاص في كل من المجالات الصناعية ، الفلاحية و التجارية . (كربالي، 2005) .ولهذا أعتبرت هذه المرحلة كبداية لمسيرة تصحيحية للإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال ، بالرغم عدم وضوح السياسة التنموية المتبناة أنذاك . ومن بين أهم القرارات التي إتخذتها السلطات الجزائرية في هذه المرحلة هي تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 و المناجم سنة 1966، إضافة إلى إنشاء الدولة الأدوات التي تمكنها من التخطيط ونتيجة ذلك حلت الشركات الوطنية محل اللجان التسيرية في الصناعة .(عدة و سالمي، 2018)

2-2 المرحلة الثانية : مرحلة التخطيط في ظل الإشتراكية :

إن سنة 1967 إعتبرت سنة مفصلية وذلك لدخول الجزائر في مرحلة التنمية بمفهومها العلمي . وتجسدت في إندماج القرار السياسي بالقرار الإقتصادي .وتبني الجزائر أسلوب التخطيط والذي يعبر عن ثلاث حقائق يمكن إختصارها فيمايلي :

- حقيقة إيديولوجية وهي تبني الجزائر النهج الإشتراكي في توجيه الإقتصاد الوطني.
- حقيقة سياسية هي قدرة الجزائر على حماية مصالحها الإقتصادية من الإستغلال الأجنبي .
- وأخيرا حقيقة إقتصادية وهي أن الجزائر خلال الإستعمار لم تتكون من طبقة رأسمالية وطبقة خاصة في القطاع الإنتاجي كالزراعة و الصناعة.

وفي هذه المرحلة شرعت الدولة الجزائرية بتنمية قواها الإنتاجية وذلك بتطبيق أول مخطط (بهلول، 1999) وهو :

- **المخطط الثلاثي 1967–1969** : بحيث تحدد حجم الإستثمار بقيمة بلغت 9.16 مليار دج . حيث خصصت 5.4مليار دج في المجال الصناعي و قيمة 1.868 مليار دج للقطاع الزراعي . وهنا يتضح أن الأسلوب الإنمائي الذي تبنته الجزائر هو سياسة التصنيع لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة ترتكز عليها المخططات التنموية اللاحقة .(عرقوب، 2011)
- **أما المخطط الرباعي الأول 1970–1973** : مثل هذا المخطط الإنطلاقة الحقيقية للتخطيط ، حيث تضاعفت فيه قيمة الإستثمار مقارنة بالمخطط السابق .(قنشوبة، 2019) .ويمكن القول أن هذا المخطط يؤكد على نقطتين أساسيتين وهما :

أولا : بناء إقتصاد إشتراكي قوي وتعزيز الإستقلالية الإقتصادية .

ثانيا : تبني سياسة التصنيع بإعتبارها العامل الأساسي من عوامل التنمية إضافة إلى إحداث التوازن بين المناطق الريفية والمدن .(بهلول، 1999)

- **يليه المخطط الرباعي الثاني 1974–1977** : هو ثالث مخطط أعدته الدولة حيث وجهت كل الجهود لتمويل المشاريع الإقتصادية كالمحروقات ، مواد البناء ، الحديد ، الكهرباء وغيرها . كذلك إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف تحقيق الإستقلال الإقتصادي في المدى الطويل .(كربالي، 2005) وقد ألحقت الدولة بهذا المخطط سنتين تكمليتين هما 1978-1979 . (عدة و سالمي، 2018) و أهم ما يلاحظ عن هذين السنتين أنها تمثل مرحلة إنتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و المخطط الخماسي الأول .(بهلول، 1999)وعلى العموم يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات والتنظيم التساهمي .(عدة و سالمي، 2018)
- **المخطط الخماسي الأول 1980–1984** : في سنه 1980 خطت الجزائر خطوة جديدة في طريق التخطيط وإعتمدت فترة زمنية طويلة مقارنة بالمخططات السابقة .(بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، 1999) حيث إنتهجت الجزائر من خلال هذا المخطط إصلاحات إقتصادية منها إصلاح النظام الجبائي ، إعادة النظر في سياسة الأجور ، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية .(عرقوب، 2011)إضافة على ذلك ركز هذا المخطط على قطاع الهياكل الأساسية منها السكن والتربية و التكوين والتعليم و التنمية البشرية . وكان الهدف من هذا المخطط هو تحسين الأداء الإنتاجي و التكثيف من قطاعات الإستثمارات .(قنشوبة، 2019)
- **المخطط الخماسي الثاني 1985–1989** : جاء هذا المخطط في ظروف صناعية دولية صعبة وذلك نظرا لإنخفاض أسعار المحروقات إلى جانب إستقرار الواردات وفائض في ميزان المواد و الخامات .(عدة و سالمي، 2018) لذلك إتجهت سياسة التنمية نحو دعم اللامركزية و تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة و إنتهاج نظام إستقلالية المؤسسات الإقتصادية أو مايسمى بالإصلاح الإقتصادي الجديد .وكان الهدف من هذا المخطط هو توسيع قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة التي من شأنها أن تحل محل المحروقات .(عرقوب، 2011)

2–3 المرحلة الثالثة : مرحلة الدخول في الإقتصاد الحر 1989–1999 : تعد هذه المحطة في مسيرة التنمية محطة إنتقالية من الإقتصاد الإشتراكي الموجه نحو إقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986 الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية دون اللجوء إلى أطراف أجنبية .حيث سارعت الجزائر في أواخر الثمنينات بإنتهاج سياسة إنمائية جديدة أصطلح على تسميتها

بالإصلاح الإقتصادي الجديد .فكان الجديد في هذه السياسة هو تعديل أسلوب الإنتاج بمايتضمنه من علاقات إنتاجية في إتجاه التقرب أكثر من السوق .(عرقوب، 2011)

كما شهدت هذه المرحلة إصلاحات متعددة من بينها إستقلالية المؤسسات العمومية مع مطلع 1988 وكانت كتعبير عن نموذج التخطيط اللامركزي.إضافة إلى ذلك إنتهجت الجزائر سياسة الخوصصة .(قنشوبة، 2019) وكان من أهم التدابير و الإصلاحات الدخول و التحول إلى إقتصاد السوق . وتم تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من أجل التنمية ، ويعد برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول كأول برنامج يتم الإتفاق علية ومدته سنة إبتداءا من أفريل 1993 ، المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،حيث يهدف إلى تحقيق توازنات كبرى من خلال إتخاذ عدة إجراءات منها : تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة الخارجية ، الحد من الدعم السلع الإستهلاكية ، تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50% وتعديلها حتى تكون قابلة للتحول إلى عملات أخرى ، وضع قانون للإستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 ، تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي و ضبط الإنفاق العام .

ودعم هذا البرنامج ببرنامج تعديل هيكلي ثاني وهو برنامج الإستقرار (التثبيت) الإقتصادي دام ثلاث سنوات 1998/1995 حيث تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي وكان الهدف منه تحقيق نمو متوسط أي 5 % من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات ، الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي .(عرقوب، 2011)

ويمكن أن نستخلص من برامج التصحيح الهيكلي أن الجزائر هدفت إلى إحداث تحولات جذرية في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي.

2-4 المرحلة الرابعة : مرحلة سياسات وبرامج الإنعاش الإقتصادي : سعت الجزائر جاهدة إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادي وبعث عجلة التنمية ، وفي هذا الإطار تم وضع سياسة تنموية جديدة وهي سياسة الإنعاش الإقتصادي إبتداءا من سنة 2001 . كان الهدف من هذه السياسة هو توفير البيئة الملائمة لخدمة التنمية المستدامة . وفي عجالة نستعرض أهم برامج الإنعاش الإقتصادي :

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)**: يرتكز بالإساس هذا البرنامج على الإستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الإقتصادية ، ومن بين أهدافه الحد من الفقر و البطالة وتوزيع الثروة على مناطق الوطن .كما تم الإهتمام بمجال الصحة ، الموارد المائية ، التنمية الريفية والبنى التحتية . بالإضافة إلى تنويع و المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية .(عرقوب، 2011)
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)** : هو برنامج تكميلي مخصص لفك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال .حيث يهدف لتطوير البنية التحتية للإقتصاد الوطني و إدخال التكنولوجيا الحديثة على الإقتصاد وخاصة في مجال الإعلام و الإتصال .إضافة إلى ذلك البحث عن الأليات لتحسين الظروف الإجتماعية للمواطن .(عدة و سالمي، 2018) ويجدر الإشارة أن هذا البرنامج قد إهتم بالبطالة ، الصحة والتعليم ، الأشغال العمومية .(عرقوب، 2011)
- **برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014)** : أطلق عليه أيضا تسمية برنامج الإستثمار العمومي الخامس ، حيث ركز على تأهيل موارد البشرية والتوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ، التعليم العالي ،دعم

التنمية الريفية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إنشاء مناطق صناعية ، تطوير البنى التحتية وفك العزلة والتحضير لإستقبال المستثمرين .

- **برنامج النموذج الإقتصادي الجديد (2015–2019)**: يعتمد هذا المخطط التنموي على تركيز لتنمية أربع قطاعات رئيسة وهي الفلاحة و الموارد المائية والسياحة والصناعة الغذائية والصيدلانية وقطاع السكن .(عدة و سالمي، 2018)

- **المحور الثاني : الجانب الميداني للدراسة**

II – الطريقة والأدوات :

- **منهج وأسلوب الدراسة :**

إعتمدت الباحثة لدراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي ، والذي يعتبر طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها .كما يستخدم المنهج الوصفي لرصد ومتابعة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى و المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (المحمودي، 2019).

ومن أبرز الأساليب المستخدمة للبحوث الوصفية إعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى لأنه الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة .وذلك بتحليل عبنة من اللقاءات الإعلامية الدورية التي أجراها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية يالتلفزيون الجزائري.

ومن بين التعريفات الحديثة التي شهدها تحليل المحتوى تلك التي أوردها "كلود كريندف" حيث يرى أن تحليل المحتوي هو " أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى الإستدلالات و الإستجابات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل (تمار، 2007).

ولأن تحليل المحتوى يسعى إلى وصف المحتوى وصف كميا ،كان لابد من تقسيمه إلى فئات حتى يمكن دراسة كل فئة ،غير أن الفئات وحدها لا تلبي البعد الكمي للمحتوي . وبالتالي توجب إضافة نوع أخر من التقسيم هو تقسيم المحتوي إلى وحدات تحليلية .(تمار، 2007)وتزامنا مع طبيعة دراستنا وطبيعة الأداة إكتفت الباحثة بالعمل بإختيار كل من فئة الموضوع ووحدة الفكرة .

- **مجتمع البحث وعينة الدراسة :**

ففي أسلوب تحليل المحتوي يقصد بمجتمع البحث مجموعة الرسائل المتماثلة و المعبرة في حوامل يطلق عليها وسائل الإتصال (تمار، 2007) . وفي دراستنا هذه فإن مجتمع البحث هو عبارة عن كل اللقاءات الإعلامية الدورية والتي أجراها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية بوسيلة الإتصال التلفزيون الجزائري . و بمأن دراستنا تستعين بأسلوب تحليل المحتوى وموضوعها هو الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية ، إستلزم الإستعانة بالعينة القصدية لأن دراستنا تبحث في موضوع معين وفي مضمون معين .وذلك لأن تطبيقنا كل من العينات البسيطة ، المنتظمة على وسيلة التلفزيون وقد تعطينا أعدادا لم تتطرق لموضوع بحثنا أو دراستنا .وعليه فإن

يتحدد إختيارنا لحجم العينة بناءا على موضوع الدراسة والهدف منها و بالأخص الإشكالية التي تتحكم فيها . وكان حجم العينة عبارة عن 6 لقاءات تحمل كل أبعاد الفكر التنموي .

- **التحليل الإحصائي :**

يوضح لنا الجدول رقم 1 نسب تكرار الأفكار المتعلقة بالخطط والإستراتيجيات التنموية في مضمون اللقاءات الإعلامية الدورية التي أجراها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية .من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة كانت من نصيب قطاع الإستثمار من البعد الإقتصادي و ذلك بنسبة 32.92% يليها البعد الإجتماعي بنسبة تقدر ب 32.29 % يليه القطاع الصناعي من البعد الإقتصادي التي كانت نسبته ممثلة ب 13.47 % أما القطاع التجاري من البعد الإقتصادي فمثل بنسبة 8.46% .في حين نجد نسبة 7.84% تمثل البعد المؤسساتي . أما النسبة المنخفضة كانت من نصيب كل من القطاع الفلاحي من البعد الإقتصادي ب 5.02% و البعد البيئي الذي كانت نسبته منعدمة 0%.

- **التحليل السوسيووجي**

على ضوء الأرقام المتحصل عليها من الجدول رقم 1 والذي يبين الأفكار المتعلقة بالخطط و الإستراتيجيات التنموية والتي عرضها رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية .حيث تبين لنا أن أكبر نسبة للإستراتيجيات التنموية في بعدها الإقتصادي كانت من نصيب قطاع الإستثمار ، وبالرجوع إلى الإلتزامات 54 لرئيس الجمهورية و لاسيما الإلتزام رقم 16 و الذي ينص على " تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمار الأجنبي لتنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات" ، حيث جاء هذا الإلتزام أولا لتحرير الإقتصاد من قطاع المحروقات وتنويعه ، والخروج من المأزق الإقتصادي الذي عرفته الجزائر لسنوات عديدة جراء إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بإعتبار أن المحروقات الدخل الرئيسي و الهام لميزانية الدولة . ثانيا للإندماج في الإقتصاد العالمي وما يفرضه من ترشيد الجهود لمسايرة التغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية وهذا ما نص علية التزامه رقم 24. وهذا ما جعل السياسة التنموية تتبنى سياسة الإستثمار كألية أساسية لتحقيق النمو و الإستقرار الإقتصادي ، وخلق مصادر دخل جديدة وتنويعها .وهذا طبعا لا يتجسد إلا بتحسين مناخ الإستثمار وجلب المستثمر الأجنبي.

ولكي تحقق السياسة التنموية قفزة نوعية في الإقتصاد الوطني كان عليها سن قوانين جديدة للإستثمار وهي عبارة عن مجموعة من التشريعات و الضمانات والاعفاءات الهدف منها التشجيع على الإستثمار الوطني و الأجنبي . وكان قانون الإستثمار الجديد22-18 من بين التشريعات التي تشكل سياسة تحفيزية لجلب الإستثمار .

ويمكن القول أن لسياسة الإستثمار أبعاد سوسيو إقتصادية على المجتمع الجزائري .فعلى الصعيد الإقتصادي تزيد من وتيرة الإنتاج وترفع من معدل النمو وتعمل على تنويع النشاط الإقتصادي من نشاطات القطاع العام إلى الخاص ، وذلك من خلال إنشاء ودعم المؤسسات المتوسطة و المصغرة و الناشئة ، إضافة إلى ذلك يعمل على تعزيز المنتوج الوطني و تصديره . لذلك فإن المشرع الجزائري في

قانون الإستثمار الجديد 22-18 منح المستثمر الأجنبي مجموعة من الحوافز و الإعفاءات تتجسد في مايسمى نظام تحفيز القطاعات ذات الأولوية أي الإستثمار في مجالات ونشاطات معينة كالمجال الفلاحي و تربية المائيات والصيد البحري ،القطاع الصناعي و الصناعات الصيدلانية وغيرها .و الهدف منها هو تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات .

أما على الصعيد الإجتماعي فيكون الإستفادة من الإستثمار من خلال التكنولوجيات الحديثة ، الخبرات ، العمالة ، إمتصاص البطالة ، العدالة الإجتماعية والتي تظهر جليا من خلال قانون الإستثمار الجديد 22-18 لا سيما في بند نظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة أو مايسمى بنظام المناطق والذي يحث على الإستثمار في المناطق التابعة للهضاب العليا ، الجنوب و الجنوب الكبير و المناطق التي تتطلب التنمية والتي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية و البشرية،و بالتالي تعمل السياسية التنموية على القضاء على الفوارق الإجتماعية و التخفيف من حدة الفقر و البطالة. إضافة إلى بند نظام تحفيز الإستثمارات المهيكلة والتي تشجع على الإستثمار القادر على خلق الثروة و مناصب الشغل و التي من شأنها تحسين مستوى المعيشى ورفع القدرة الشرائية للمواطن .

ومن خلال اللقاءات الإعلامية الستة التي قمنا بتحليلها تبين لنا أقل نسبة بالنسبة للأفكار المتعلقة بالخطط و الإستراتيجيات التنموية في بعدها الإقتصادي تعود إلى قطاع الفلاحة وذلك بنسبة 5.02% وهذا لا يعني أن القطاع الفلاحي ليس من أولويات الإستراتيجية التنموية لرئيس الجمهورية وهذا إذا أخذنا بعين الإعتبار إعطاء الرئيس أهمية للإستثمار في حديثه مع الصحافة الوطنية و هذا ما يبينه قانون الإستثمار 22-18 و الذي يحث على تشجيع على الإستثمار في القطاعات الحساسة و من بينها قطاع الفلاحة .

فالإستثمار في القطاع الفلاحي يعني طاقات إنتاجية جديدة إضافية أساسها تأمين الغذاء للمجتمع و إنتاج مواد زراعية لسد حاجات الأفراد ، و لما نقول إستثمار فلاحي يعني تعزيز الإنتاج الوطني و تصديره ، إستغلال الأمثل للمساحات الكبرى من الاراضي ،و الأهم من هذا إخراج القطاع الفلاحي من الطابع التقليدي إلى الطابع العلمي بتطبيق تقنيات جديدة و عصرية ،وهذا ما نص عليه إلتزام رئيس الجمهورية رقم 18 بضرورة وضع خطة إستعجالية لتحديث الزراعة .

وبالتالي نقول أن إدخال التقنيات التكنولوجيا الحديثة للقطاع الفلاحي فهو يعني اليا تطوير الفلاحة فضلا عن ذلك الإستثمار في المورد البشري أي الفلاح من خلال رفع مستوى كفاءته و تطويرها.

نلاحظ من خلال الجدول أن للبعد الإجتماعي له أهمية بالغة في الخطط والإستراتيجيات التنموية التي عرضها رئيس الجمهورية فقد جاءت نسبته بعد البعد الإقتصادي مباشرة وذلك بنسبة ممثلة 32.29 % . وهذا ما يؤكد أن البعد الإجتماعي أصبح يأخذ حيزا كبيرا في الإستراتيجيات التنموية بعدما كان مقتصرا على البعد الإقتصادي لسنوات ماضية . ومن خلال تحليلنا لعينة من لقاءاته الإعلامية يتبين أن رئيس الجمهورية يؤكد من خلال خطاباته على تنمية إجتماعية للمجتمع من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية ودعم المواد الإستهلاكية الأساسية ، إضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور مع رفع النقطة الإستدلالية و الإعفاء الضريبي للمداخيل المنخفضة ، و هذا ما جاء به الإلتزام رقم 28 حينما أكد على رفع دعم القدرة الشرائية للمواطن من خلال الإعفاء الضريبي التام وضمان دخل لائق للمواطنين عبر مراجعة الحد الأدنى للأجور ، إضافة إلى تأكيده على ضرورة توفير الخدمات الإجتماعية لجميع الأفراد كالسكن حيث أكد في خطابه الإعلامي على ضرورة توفير السكن وخصوصا التكفل بقاطني الأحياء القصدرية و برنامج مناطق الظل والعمل على تهيئة السكن الريفي وهو ما يحقق العدالة الإجتماعية بين مختلف مناطق الوطن،وهذا ما جاء في إلتزامه رقم 28 و الذي ينص على جعل الحصول على السكن أولوية مطلقة ، إضافة الى السكن أكد في خطاباته على الصحة و التعليم واللذان أدرجهما في التزاماته 54 فكل من الالتزام رقم

45و 41 على التوالي . أيضا تحدث رئيس الجمهورية على منحة البطالة وهي منحة تصب شهريا للجامعيين والغير الجامعيين وذلك للامتصاص البطالة . وقبل التفصيل في هذه النقطة لا بأس أن نذكر أن البعد الإجتماعي للتنمية يركز على بناء أفراد قادرين على العيش ،العمل و تطوير قدراتهم ليكونوا أفراد ذات فاعلية في المجتمع .إلا أننا نري في المقابل أن صب مثل هذه المنح أي منحة البطالة بحجة إمتصاص البطالة بدل خلق فرص حقيقية للعمل أصبح من معوقات التنمية .فنحن بحاجة إلى إستراتيجية عميقة نعيد من خلالها النظر في سياستنا التنموية وذلك بالتركيز على القطاعات الخلاقة للعمل والثروة بدل وضع قرارات هدفها تجنب إحتجاجات إجتماعية تؤثر على الإستقرار الوطني .وهذا ما يؤكد عليه مالك بن نبي أن الإنسان في المرتبة الأولى لأنه هو الذي يوجه الأشياء ويصنع الحضارة كما يحذرنا من أي إهمال و تجاهل الإنسان فتجاهله هو العامل الرئيس لفشل التجارب التنموية. وواقعيا اليوم يثبت لنا أن مثل هذه المنح أي منحة البطالة تصنع لنا أشياء لا أفراد غير قادرين على العطاء وبناء حضارة .حيث أن هذه المنحة موجهة للشباب من 19-40 وهذه المرحلة العمرية يجب أن تكون مرحلة العطاء العمل و النشاط لا مرحلة الركود والعجز . ناهيك عن ما نجم عنها من ظواهر سلبية كالطلاق ، العنوسة ....الخ.

أما البعد المؤسساتي فتمثلت نسبته في الأفكار المتعلقة بالخطط و الإستراتيجيات التنموية ب 7.84% فمن خلال لقاءاته التي قمنا بتحليلها أشار رئيس الجمهورية إلى هذا البعد إنطلاقا من أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات فعالة قادرة على تطبيق الخطط والإستراتيجيات التنموية عبر أفراد مؤهلة لرسم معالم كل من التنمية الإجتماعية و الإقتصادية والبيئية .و من خلال تحليلنا نجد أنه يركز على مكافحة السلوك البيروقراطي والذي قد يتمظهر خصوصا في مظاهر التسلط ، السلطة ،المحسوبية، الفساد ، والتي قد تساهم في عرقله على وجه الخصوص معالجة ملفات المستثمرين وهذا ما قد يؤدي إلى فقدان ثقة الفاعلين الإقتصاديين وبالتالي بدوره يؤثر على الإستثمار والنمو الإقتصادي . كما أكد رئيس الجمهورية على ضرورة التصدي لظاهرة البيروقراطيةو أنه لايتم ذلك إلا عن طريق الرقمنة و التوجه إلى إقتصاد المعرفة لتماشي مع تغيرات البيئة الدولية.أشار أيضا رئيس الجمهورية إلى نقطة جوهرية ترمي إلى تجديد ذهنية الإدارة والذي يمثل تحديا حقيقيا للجزائر بإعتبار ذهنية الفرد الجزائري مقاومة للتغيير وذلك بسبب إنعدام الثقة بين الفرد العامل و الإدارة نفسها و بين الإدارة والحكومة .

- وقد تمثلت نسبة البعد البيئي في الأفكار المتعلقة بالخطط و الإستراتيجيات التنموية و التي عرضها رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية ب 0%. لا بأس أولا أن نذكر أن التنمية تعددت مفاهيمها و إنتقلت عبر المسار التاريخي من المفهوم الضيق الذي ركز على النمو الإقتصادي و صولا لمفهوم التنمية المستدامة والذي يوفق بين كل من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، وعلية نؤكد أن التنمية المستدامة ذات علاقة وطيدة بالبيئة فقد أصبح البعد البيئي ملازما لها . حيث أن الإخلال بالموارد البيئية يكون له إنعاكاسات سلبية على العملية التنموية ، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود سياسة بيئية سليمة . و بالتالي نقول أنه عدم إدراج البعد البيئي في الفكر التنموي لرئيس الجمهورية في خطاباته الإعلامية التي تم تحليلها لايعني أنه ملغى من السياسة التنموية و هذا ما يؤكده إلتزامه رقم 33 والذي ينص على ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة.
- **التحليل الإحصائي**

يمثل الجدول رقم 2 نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون تحقيق السياسات التنموية والتي جاءت في مضامين عينة من اللقاءات الإعلامية الدورية لرئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية .حيث يبين لنا الجدول أن نسبة 26.19%تمثل المضاربة في المواد الغذائية يليها كل من خلق ندرة في المواد الاساسية بإيعاز المال الفاسد و التضخم بنسبة تقدر ب 16.67% لكليهما . في حين تمثل نسبة 14.29% الأموال المتداولة في السوق ، أما بالنسبة لتضخيم الفواتير فقدرت نسبتها ب 9.52% ليليها الفساد الإداري ممثلا

بنسبة 7.14% ، بينما مثلت نسبة عدم الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية ب 4.76% ، في حين تمثل نسبة 2.38 % كل من فجوة بين قرارات الحكومة و الإدارة و تكديس الأموال ، أما النسب المعدومة فقد مثلت كل من هجرة الأدمغة و الأعلام القادرة على بلورة نماذج فكرية تنموية بديلة و عزوف المواطن الجزائري على الإستثمار .

- **التحليل السوسيولوجي**

وضح لنا الجدول أنه أكبر معوق الذي يحول دون تحقيق السياسات التنموية هو المضاربة في المواد الغذائية ممثلا بنسبة 26.19% ، حيث شدد رئيس الجمهورية من خلال خطاباته الإعلامية أن المضاربة في المواد الغذائية و لاسيما المواد الأساسية الإستهلاكية تعد من المعوقات التي تعرقل مسيرة التنمية والتي ينجم عنها إنعاكاسات سواء على مستوى الإقتصاد الوطني أو على مستوى القدرة الشرائية للمواطن .وعلية أكد على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة وردع المضاربين بسن قانون العقوبات والذي جاء نصه " أن المضاربة غير المشروعة تشمل كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع وذلك بهدف إحداث ندرة في المواد الاستهلاكية ، وقد تضمن النص القانوني عقوبات تصل إلى 30 سنة حتى مؤبد في حق المضاربين ".ومنه نقول أن مثل هذه السياسات الردعية قد تضع حدا لتفشي هذه الظاهرة.

ولما نقول المضاربة في المواد الغذائية وبالتالي نعني خلق ندرة في المواد الإستهلاكية الأساسية و التي جاءت نسبتها في الجدول ممثلة ب 16.67 %، كلنا نعلم أن الجزائر شهدت مؤخرا ندرة في المواد الإستهلاكية الأساسية كالزيت السكر و القمح نخص بالذكر فترة كورونا ، ولو نرجع لمضمون خطاب رئيس الجمهورية نجد أنه يؤكد على أن هذة الظاهرة مفتعلة من خلال لوبيات هدفها زعزعة الإستقرار الإقتصادي و السياسي للبلاد .أيضا لما نقول ندرة في المواد الإستهلاكية الأساسية نعني بذلك أيضا غلاء الأسعار مقابل ذلك يؤكد رئيس الجمهورية أن الدولة تقوم بدعم المواد الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ويفسر الندرة وغلاء الأسعار أنها ظاهرة مفتعلة بإيعاز المال الفاسد و اللوبيات .

ونحن كسوسيولوجيون لدينا رؤية إضافية ممكن أغفل عنها رئيس الجمهورية وهي جزئية مهمة تكلم عنها مالك بن نبي وهي الميل إلى التكديس وهي داء التجميع والذي عبر عنه أنه مرض نفسي يعتقد فيه الفرد أن المخرج الأساسي من الأزمة هو تكديس أغلب الأشياء . والتكديس ظاهرة عامة في المجتمع الإسلامي والجزائري ،فالفرد الجزائري يغلب عليه طبع الميل إلى التكديس وهذا ما لاحظناه فعليا في فترة كورونا ، فمثلا بدل شراء كيس واحد من القمح يشتري أكياس وبالتالي بدل إستغلالها و إستهلاكها يكدسها مما يؤدي إلى تلفها . وتكديس الفرد للأشياء لا يحل المشكل بل يفتعل مشاكل منها خلق الندرة و إرتفاع الأسعار الذي يعني التضخم و الذي جاء في الجدول بنسبة ممثلة ب 16.67% ،وبدوره التضخم يؤثر سلبا على مستويات الإستهلاك، الاستثمار و الصادرات و النشاط الاقتصادي بشكل عام لذا يعتبر من معوقات سيرورة التنمية .

كما يبين لنا الجدول أن نسبة 14.29% تمثل الأموال المتداولة في السوق الحرة خارج الأسواق الرسمية ، حيث أكد رئيس الجمهورية أن مثل هذه المعاملات المالية التي تتم خارج إطار الأسواق النقدية الرسمية ،البنكية و الصيرفة الإسلامية تهدد الإقتصاد الجزائري ، حيث دعى رئيس الجمهورية بضرورة إيداع هذه الأموال في البنوك خاصة الصيرفة الإسلامية هذه الأخيرة التي تتلاءم مع الثقافة الإسلامية للفرد الجزائري .وما يمكن أن نفسره أن عزوف الأفراد على إيداع أموالهم في المؤسسات المعنية و نعني ذلك على وجه الخصوص بنوك الصيرفة الإسلامية يتأتى على ثلاث مستويات :

المستوى الأول : غياب الوعي الإقتصادي لدى الفرد الجزائري و كما أشار إليه مالك بن نبي حينما قال أن الوعي الإقتصادي لم ينمو بعد في ذهنية الفرد المسلم كما حدث في المجتمع الغربي . وهنا نقصد أن الفرد لا يعي أن وجود مثل هذه المعاملات المالية خارج الأسواق الرسمية يهدد الإقتصاد الوطني ، ويعمل على إستمرار التخلف هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى اللافعالية الفرد وهنا يقصد به من منظور مالك بن نبي عدم إدراك الفرد أن النشاط الإجتماعي لأي مجتمع يتصاعد بقدر مايكون الأفراد يعملون من أجل المصلحة العامة لا الفردية .

أما المستوى الثاني : يفسر عزوف الأفراد عن إيداع أموالهم في البنوك وهنا دائما نتحدث عن الصيرفة الإسلامية والتي تلائم الخصوصية الثقافية و الدينية للمجتمع الجزائري ، بإعتقادهم أن مثل هذه المعاملات خارج الأسواق الرسمية بعيدة تماما عن أي نوع من الرقابة المفروضة، إضافة بإعتبار هذا التداول كألية للهروب من الضرائب التى تضعها السلطة.

أما المستوى الثالث : وهو تكديس الأموال والذي جاء بنسبة 2.32% في الجدول المتعلق بالمؤشرات التي تعيق تحقيق السياسة التنموية وكما ذكرنا سابقا أن ذهنية الفرد الجزائري ميالة للتكديس أي جمع المال وتكديسه بدل وضعه في البنوك ، وممكن أن نفسر ذلك أن هناك إنعدام تام للثقة بين الأفراد و الحكومة ،وذلك يرجع إلى القوانين الفجائية التي تفرضها الدولة من حين لأخر و تخوف الفرد من المساءلة من أين لك هذا ؟ هذا من ناحية ومن ناحية أخري يمكن أن نفسر أن ميل الفرد لتكديس الأموال بدل وضعها في البنوك هو تجنب المعاملات البيروقراطية خصوصا فيما يخص سحب الأموال الذي قد يتطلب وقت طويل .

من خلال تحليل عينة من اللقاءات الإعلامية لرئيس الجمهورية تبين لنا من الجدول أن نسبة 9.52% تمثل تضخيم الفواتير و الذي إعتبره رئيس الجمهورية من معوقات التنمية ، فقد أصبح تضخيم الفواتير وحسب الخبراء يدخل ضمن قائمة كوابح الإستثمار في الجزائر .فتهريب العملة في مجال عمليات التجارة الخارجية سواء عن طريق الإستيراد أو التصدير أصبح من الأليات التي يلجأ إليها المتعاملين الإقتصاديين وذلك لتهريب الفارق من العملة الصعبة إلى المصارف الأجنبية بشكل غير قانوني . لذا شدد رئيس الجمهورية على ضرورة تفعيل الرقابة على التجارة الخارجية من خلال عملية التوطين المصرفي لمراقبة كل العمليات التي يسجلها المتعامل الإقتصادي لأن إستفحال هذه الظاهرة له إنعاكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني وعلى قيمة العملة الوطنية .

ومنه نقول أن إستفحال وتنامي ظاهرة تضخيم الفواتير له علاقة وطيدة بالفساد الإداري الذي جاءت نسبته في الجدول ممثلة ب 7.14% ، فغالبا ما يلجأ المتعامل الإقتصادي سواء على مستوى الإستيراد أو التصدير إلى شبكة العلاقات التي تتيح له التصريح بغير القيمة الفعلية للصفقة عموما . أين يستغل الموظفون الحكوميون المركز والمكانة والسلطة في إتخاذ القرار الإقتصادي بمنح تراخيص وتصاريح غير مشروعة بهدف تلقي رشاوي ومكاسب خاصة و تسهيل إجراءات عملية الإستيراد والتصدير بتجاوز القوانين و الإجراءات المعمول بها وهذا ما يهدد الإقتصاد الوطني .

وعليه نقول أن الجزائر تمر بأزمة أخلاقية بالدرجة الأولى لأن الفساد الإداري بما يحمل من محسوبية و رشوة ، اللامبالاة، المحاباة ، تزوير الفواتير يدخل ضمن محرمات في الإسلام ذكرت في كتاب الله و السنة النبوية ، والدين أخلاق . وبالتالي الإبتعاد عن الوازع الديني يخرجنا من دائرة التنمية و هذا ما أكده مالك بن نبي في معالجته لموضوع التنمية مشيرا الى أن أي حضارة لا تنبعث إلا بالعقيدة الدينية وأن التنمية تستلزم إحداث التغيير وهذا التغيير يقوم على الفكرة الدينية .

كما يبين لنا الجدول نسبة عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية كمعوق يحول دون تحقيق السياسات التنموية ممثلة بنسبة 4.76% . حيث يرى رئيس الجمهورية أن عدم الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة من المعوقات الإقتصادية . وعليه فالموارد الطبيعية أو الطاقوية حتى تكون بالمفهوم موردا هاما يجب أن تدخل دائرة الإستغلال الإقتصادي أي إشباع لحاجات معينة ، لذلك أولى أهمية للموارد الطاقوية و إستغلالها في إلتزاماته 54 و هذا ما جاء به مبدأ رقم 21 الذي يشجع على إنتاج الطاقة الأحفورية و الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية و الريحية) و إستهداف التصدير في هذا المجال . لأنه يعي جيدا أهمية المورد الطبيعي في التقدم الإنساني و البناء الحضاري .

في المقابل من بين المعوقات التي تحول دون تحقيق السياسات التنموية هو عدم إستغلال المورد البشري الذي قد يتمظهر في هجرة أدمغة و أعلام قادرة على بلورة نماذج تنموية بديلة و التي جاءت في الجدول بنسبة معدومة 0% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الفكر التنموي للأنظمة الحاكمة في الجزائر مؤمنة أنه لا يوجد فكر بديل للمناهج الإقتصادية المستوردة من الغرب .

وبرجوعنا إلى منظور مالك بن نبي نجد أن الجزائر تزخر بالوسائل المادية و الموارد الطبعية لكن ما تفتقره هو الأفكار . و هذا ماحذرنا منه مالك بن نبي أن إستيراد الأفكار التي تستعار من ثقافات غربية تختلف تماما عن الخصوصية الثقافية و الإجتماعية لمجتمعنا والتي إعتبرها أفكار ميتة . بحيث يشير أنه صحيح أن هذه الأفكار أثبتت فعاليتها في السياق الحضاري الغربي ، لكنها فقدت من فعاليتها حينما نقلت للسياق الحضاري الإسلامي ومنه المجتمع الجزائري و يوضح ويقول أنها ببساطة نقلت عن طريق التكديس لا البناء . وعليه نقول أن إهمال المورد البشري يعتبر عائقا أساسيا لعملية التنمية بإعتبار الإنسان جوهرها .

في حين يبين لنا الجدول أن نسبة 2.83 % تمثل الفجوة بين قرارات الإدارة و الحكومة حيث يشير رئيس الجمهورية أنه لا يوجود توافق بين قرارات الحكومة وبين الإدارة وهذا ماينتج عنه إطار مؤسساتي ضعيف غير قادر على تحقيق التنمية و النمو الإقتصادي.

ومن خلال الجدول تبين لنا أن نسبة عزوف المواطنين على الإستثمار جاءت معدومة هي الاخرى 0% وذلك من خلال تحليلينا لعينة من لقاءات رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية . ومنه إنه في إعتبار الرئيس لا يعد عائق أساسيا للتمية و هذا ما يمكن تفسيره على أن معوقات التنمية ليست على درجة واحدة من التأثير فهناك معوقات قد تشل تماما حركة التنمية ، بينما هناك معوقات كعزوف المواطنين على الإستثمار تعد كوامل مساعدة للمعوقات التي تعيق العملية التنموية.

III- النتائج ومناقشتها :

- تنتهج الجزائر إستراتيجية تنموية تعتمد على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عن طريق تحفيز القطاعات الخارجة عن الدائرة النفطية ، وذلك يتم بالتشجيع على سياسة الإستثمار في جميع القطاعات والتي تعتبر كألية لتحقيق النمو و الإستقرار الإقتصادي وخلق الثروة و مناصب الشغل لإمتصاص البطالة . إلا أنه في المقابل و من الناحية السوسيولوجية نرى ان الجزائر تنتهج ما يمكن أن نصطلح عليه سياسة التنويم والتي تظهر جليا في المنح المعطاة و هنا نخص بالذكر " منحة البطالة " والتي بدورها تخلق أفراد غير قادرين على العطاء وبناء الحضارة فالجزائر بحاجة إلى ما ذهب إليه مالك بن نبي أولوية الإستثمار الإجتماعي على الإستثمار المالي .

- أما على المستوى الإجتماعي يمكننا القول أن الفكر التنموي اليوم أصبح يركز على البعد الاجتماعي للتنمية ليشكل بدوره حيزا كبيرا في الإستراتيجيات التنموية بالجزائر بعد ماكان يقتصر الفكر التنموي لسنوات عدة على البعد الإقتصادي .فقد أولى رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته وتطبيقا لإلتزاماته 54 على كل من الصحة و التعليم والسكن وجميع الخدمات الاجتماعية لتحقيق تنمية إجتماعية للمجتمع .

- إضافة إلى ذلك أولت الإستراتيجيات التنموية المنتهجة في الجزائر حاليا كل تركيزها على تطوير ورقمنة الإدارة بإعتبار أنه لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب ذلك وجود مؤسسات فعالة قادرة على تطبيق الخطط والإستراتيجيات التنموية .وهذا ما أشار إليه رئيس الجمهورية من خلال خطاباته بضرورة تجديد ذهنية الإدارة ورقمنتها.

- البعد البيئي هو الأخر أصبح ملازما للتنمية . وإنطلاقا من فكرة أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود بيئة سليمة .وهذا ماأكده إلتزام الرئيس رقم 33 و الذي ينص على ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة و الحفاظ البيئة . إلا أننا لا ننكر فشل الدولة في وضع سياسة وطنية للبيئة وحمايتها هذا من جهة و من جهة أخرى غياب الثقافة البيئية لدى الفرد الجزائري .

- من بين أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق التنمية غياب الوعي الاقتصادي و الذي يتمظهر في سلوكيات الأفراد من خلال "الميل إلى التكديس " سواء الأموال ، المواد الغذائية هذه الأخيرة والتي ينجم عنها الندرة في المواد و المضاربة إلى غير ذلك و هذا مايعرقل سيرورة التنمية .

- إضافة إلى ذلك عائق الفساد الإداري فالجزائر اليوم تمر بأزمة أخلاق بالدرجة الأولى . فالفساد الإداري بما يحمله من محسوبية ، رشوة ، المحاباة ، التزوير كل هذه السلوكيات تدخل ضمن المحرمات في الإسلام و بالتالي الإبتعاد عن الوازع الديني يخرجنا من دائرة التنمية .

- الفكر التنموي للأنظمة الحاكمة يؤمن أنه لا يوجد فكر بديل للمناهج الاقتصادية الغربية وبالتالي إهمال أدمغة قادرة على بلورة نماذج تنموية وطنية بديلة تتلاءم مع الخصوصية الثقافية و الاجتماعية لمجتمعنا . فإنتهاج مثل هذه المناهج الاقتصادية و التي تحمل أفكار بالفعل أثبتت نجاعتها في المجتمع الغربي فبالرغم من قوتها وفعاليتها فهي لا تجدي نفعا في مجتمعنا في ظل غياب العقلية الإنتاجية و المحرك الأساسي للتنمية الإنسان من جهة . ومن جهة أخرى إنتقال هذه الأفكار إلى مجتمعنا يطريقة التكديس لا البناء. فالقضية هنا ليست إستعارة أفكار بقدر ماهي السياق الحضاري التي تطبق فيه هذه الأفكار.

IV- الخلاصة:

و خلاصة ما توصلنا إليه أن الإستراتيجيات التنموية والفكر التنموي و الذي جاء في خطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية ما هو إلا فكر مستلهم من نماذج إقتصادية غربية أثبتت فعاليتها في المجتمعات الغربية إلا أنها لم تجدي نفعا في مجتمعنا بالرغم ما تحمله من أفكار و مقاربات جديدة وقوية ويعود فشلها إلى غياب الفعالية الفردية بالدرجة الأولى بإعتبار أن الفرد هو المحرك الأساسي للتنمية . ولرسم طريق التحضر من جديد الجزائر اليوم بحاجة إلى أدمغة وطنية قادرة على صياغة رؤى جديدة نابعة من وحي ثقافتنا وقادرة على تحليل الوضع الوطني والواقع المأزوم بعقلانية وعلى دراية تامة بذهنية الفرد الجزائري .

– الإحالات والمراجع :

أحمد بن محمد الفيومي. (بلا تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت، لبنان: دار القلم.

إيمان سليم. (2006). تطور الفكر التنموي في ضوء المتغيرات الإقتصادية المعاصرة (أطروحة دكتوراه). الجيزة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، مصر: جامعة القاهرة.

بغداد كربالي. (سبتمبر، 2005). نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، 5(8)، الصفحات 71-53.

جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.

سرحان على المحمودي. (2019). مناهج البحث العلمي (المجلد 3). صنعاء، اليمن: دار الكتاب.

عاطف عدلي العبد، و نهى عاطف العبد. (2007). الإعلام التنموي والتغير الإجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية (الإصدار 2). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

عبد الرحمن قنشوبة. (أفريل، 2019). إستراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر. مجلة الحقوق الإنسانية دراسات إقتصادية، 13(1)، الصفحات 28-14.

ليلى عدة، و فطيمة سالمي. (ماي، 2018). سياسات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال و مخلفاتها الاقتصادية و الاجتماعية. مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية، 1(1)، الصفحات 62-49.

محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني. الجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات.

محمد موسى أحمد محمد توم. (بلا تاريخ). الخطاب الإعلامي ودوره في تعزيز القيم الإسلامية دراسة تحليلية وصفية على عينة من برامج قناتي طيبة والرسالة المتخصصين (أطروحة دكتوراه). 2019، 22. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

محمود عكاشة. (2014). تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة (الإصدار 1). القاهرة: دار النشر للجامعات.

نبيلة عرقوب. (أفريل، 2011). مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري و أليات إنجاحها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات إقتصادية، 5(1)، الصفحات 186-162.

نعمان بوقرة. (2009). المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية (الإصدار 1). عمان، الاردن : جدارا للكتاب العالمي.

يوسف تمار. (2007). تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين (المجلد 1). الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات.

– ملاحق :

الجدول (01) : يوضح نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالخطط و الإستراتيجيات التنموية

المحور	وحدة الفكرة	الحصة 01		الحصة 2		الحصة 3		الحصة 4		الحصة 5		الحصة 6		المجموع	
	البعد الإقتصادي	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الخطط و الإستراتيجيات التنموية	القطاع الصناعي	9	20.93%	9	%18	10	%20.83	9	%22.5	4	%10.26	2	%5.41	43	13.47%
	القطاع الفلاحي	2	%4.65	5	%10	2	%4.17	7	%17.5	0	%0	0	%0	16	%5.02
	القطاع التجاري	6	13.95%	6	%12	6	%12.5	4	%10	4	%10.26	1	%2.7	27	%8.46
	الإستثمار	13	30.23%	13	%26	5	%10.42	3	%7.5	6	%15.38	3	%8.11	105	%32.92
	البعد الإجتماعي	11	25.59%	16	%32	22	%45.83	16	%40	16	%41.02	22	%59.46	103	%32.29
	البعد البيئي	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	البعد المؤسساتي	2	%4.65	1	%2	3	%6.25	1	%2.5	9	%23.08	9	%24.32	25	%7.84
المجموع		43	%100	50	%100	48	%100	40	%100	39	100	37	%100	319	%100

المصدر : من إعداد الباحثة

الجدول (02) : يوضح نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالمعوقات

المحور	وحدة الفكرة	الحصة 01		الحصة 2		الحصة 3		الحصة 4		الحصة 5		الحصة 6		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المعوقات	عدم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية و البشرية	0	%0	0	%0	0	%0	1	33.33 %	0	%0	1	%8.333	2	%4.76
	هجرة أدمغة و أعلام قادرة على بلورة نماذج فكرية تنموية بديلة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	تكديس الأموال	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	1	%8.333	1	%2.38
	عزوف المواطن الجزائري على الاستثمار	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	فجوة بين قرارات الحكومة و الإدارة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	1	%8.333	1	%2.83
	المضاربة في المواد الغذائية	0	%0	7	%58.33	0	%0	1	33.33 %	1	16.66 %	2	%16.67	11	%26.19
	خلق ندرة المواد الاساسية عمدا بإيعاز المال الفاسد	0	%0	2	%16.67	1	%25	1	33.33 %	0	%0	3	%25	7	%16.67
	التضخم	0	%0	0	%0	3	%75	0	%0	3	%50	1	%8.333	7	%16.67
	تضخيم الفواتير	2	%40	1	%8.33	0	%0	0	%0	1	16.67 %	0	%0	4	%9.52

	الأموال المتداولة في السوق	3	%60	2	%16.67	0	%0	0	%0	0	%0	1	%8.333	6	%14.29
	الفساد الإداري	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	1	%0	2	16.67	3	%7.14
المجموع		5	%100	12	%100	4	%100	3	3	6	%100	12	%100	42	%100

المصدر:من إعداد الباحثة .